السعوديات خلف المقود.. تعبيد طريق الإصلاح المجتمعي

مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

إصدار خاص 5

الفـهـرس

مقدمة 3

لا نريد تريزا ماي نموذجًا للمرأة السعودية 6

السماح بالقيادة وفرحةُ النساء 11

نون النسوة 15

دروس القيادة مفتاحها "قرار"..... 20

الفوائد الاقتصادية من قيادة المرأة في السعودية 22

يوم وطني للمرأة السعودية 25

قيادة المرأة للسيارة.. لماذا الآن؟ 28

قيادة المرأة .. نظرة متوازنة لأمر هو في الأصل مباح..... 30

نساء وطني .. أقبِلن على المجد والعلياء 34

السعودية.. جمال الاحتواء وسلاسة الانتقال 36

تمكين المرأة السعودية 38

26 سبتمبر السعودية الجديدة.. والتغيير الاجتماعي 40

مقدمة

شغلت قضية قيادة المرأة للسيارة، الرأي العام في المملكة العربية السعودية لفترات، فكانت تغيب وتطفو على السطح من حين لآخر، تصحبها بعد التجاذبات والنقاشات، ما بين مؤيد ومعارض.

وعلى الرغم من أن البعض حاول تحويل دفة هذا الخلاف، أو عدم الاتفاق المجتمعي، إلى دفة أخرى، فإن القيادة كانت تدرك طبيعة هذا الحراك، وهو ما عبر عنه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان في إبريل 2016، عندما قال ردًا على سؤال بهذا الخصوص: "قيادة المرأة ليست قيادة دينية، بقدر ما هي قيادة لها علاقة بالمجتمع نفسه، يقبلها أو يرفضها."

مضيفًا: "إلى اليوم، المجتمع غير مقتنع بقيادة المرأة، ويعتقد أن لها تبعات سلبية جداً.. ولكن أؤكد أن هذه مسألة لها علاقة - بشكل كامل - برغبة المجتمع السعودي، لا نستطيع أن نفرض عليه شيئًا لا يريده، لكن المستقبل تحدث فيه متغيرات، ونتمنى دائمًا أن تكون متغيرات إيجابية."

ربَّما لم تحظَ قضية قيادة المرأة في فترة ما قبل 1990م، بالزخم الذي حظيت به بعد هذا التاريخ، حينما أعلنت مجموعة من النساء عن اعتزامهن قيادة سياراتهن في الرياض، فشاركت 17 سيارة، فيها 47 امرأة في الحملة التي لم يكتب لها النجاح في حينها.

وبعد أحداث 1990، شهدت الألفية محاولات جديدة لإعادة تغيير الوضع القائم في المملكة السعودية فيما يخص السماح للنساء بالقيادة، عن طريق بعض الحملات الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: "سأقود سيارتي"، وحدد لها تاريخ 17 يونيو 2011، شاركت في إطلاقها الناشطة منال الشريف، التي صورتها زميلتها وجيهة الحويدر، وهي تقود سيارتها في مدينة الخبر، ونشر المقطع على يوتيوب يوم 20 مايو، وشاهده أكثر من 600.000 مشاهد.

وتمَّ إيقاف منال يوم 21 مايو، وهي تقود مع أخيها وزوجته وأطفاله، ليفرج عنها لاحقًا.

وفي يـوم 10 يونيـو، تـمَّ إيقـاف أربـع نسـاء كـن يتعلمـن القيـادة في شـارع فرعـي في الرياض، وأطلق سراحهن بعد تعهد بعدم التكرار.

وفي 17 يونيـو مـن العـام نفسـه، ذكـرت وسـائل الإعـلام أن عـشرات النسـاء قـدن، وانتـشرت سـيارات المـرور في شـوارع المـدن الرئيسـية، وتأكـد إيقـاف امـرأة واحـدة عـلى الأقـل في الريـاض، وغُرِّمـت لعـدم حيازتهـا رخصـة، رغـم حملهـا رخصـة دوليـة، وأخـرى أمريكيـة. وفي 28 يونيـو، ألقـت هيئـة الأمـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر، القبـض عـلى خمـس نسـاء، وهـنَّ يقـدن في جـدة. وفي 24 أغسـطس، أوقـف المـرور امـرأة وهـي تقـود، لكـن أُطلـق سراحها بعد ساعات دون تعهد.

أمَّـا في عـام 2013، فظهـرت دعـوات جديـدة مـن ناشـطات سـعوديات لحملـة القيـادة في السـعودية للنسـاء, هـذه المـرة تـمَّ تحديـد موعـد للحملـة تنطلـق فعالياتهـا في 26 أكتوبـر 2013، وبعـد فشـل الحملـة، اسـتمرت وتوالـت ونشـطت الحـركات المناهضـة لمنـع قيادة المرأة، ففي 30 نوفمبر من عام 2014، قامت الناشـطة لجين الهذلول، باسـتغلال اتفاقية دول مجلـس التعـاون الخليجـي بسريـان رخـص القيـادة في جميـع دول المجلـس، حيـث قامـت باسـتخراج رخصـة قيـادة مـن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ومحاولـة العبـور بسيارتها إلى المملكة.

*وحدة الدراسات السياسية

مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

وإزاء هذا الحراك، كان الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز - رحمه الله - في كل مرة يرده سؤال عن قيادة المرأة السعودية للسيارة، يؤكد أنه مع مرور الأيام وفي المستقبل كل شيء ممكن، وهو ما أكده سمو ولي العهد الراحل الأمير سلطان بن عبدالعزيز - رحمه الله - بالقول إن قيادة المرأة للسيارة ستتم بطلب شعبي.

وكذلك كانت رؤية سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز، ولي العهد، وزير الداخلية الراحل - رحمه الله - حينما أوضح أن هذه الأمور تتقرر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، وحسب ما تقتضي كرامة المرأة، وناشد الجميع بأن يضعوا لهذا الأمر حدًا، وألا يكون صدى لما يطرح في البلدان الأخرى.

ووزير الخارجية الراحل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل - رحمه الله - قال - آنذاك - إنه يؤيد شخصيًا حق المرأة السعودية بقيادة السيارات، وإنه شخصيًا يوافق على قيادة المرأة للسيارة، ليس لأسباب فلسفية أو سياسية، ولكن لأسباب عملية خاصة، وأنها ليست قضية دينية، حيث لا يوجد نص في القرآن يشير إلى تحريم قيادة المرأة للسيارة.

قيادة المرأة للسيارة كانت - دائمًا - من القضايا الجدلية، وأخذت حيزًا كبيرًا لدى البعض، فيما اعتبره آخرون مسألة وقت، ليسدل يوم 26 سبتمبر من عام 2017، الستار بقرار تاريخي في حياة المرأة السعودية، انتصر الملك سلمان بن عبدالعزيز، لحق من حقوقها، بالتوازي مع مكتسبات أخرى تحققها المرأة على كافة الصعد، آخرها تعيين إيمان الغامدي، كأول امرأة سعودية بمنصب مساعد رئيس بلدية، وتعيين فاطمة باعشن، أول امرأة سعودية في منصب المتحدث الرسمي باسم السفارة السعودية في واشنطن، وهي المرة الأولى التي تتقلد فيها امرأة هذا المنصب في تاريخ الدبلوماسية السعودية.

لا نريد تريزا ماي نموذجًا للمرأة السعودية

د. منيرة الغدير

هناك صهيل خيول عتيقة، ومشاهد سجال طويل، حين نتحدث عن المرأة السعودية، بعضه محلي بنبرة من هُمِّشَ نتيجة لبنية اجتماعية تراتبية ما زالت تتعثر في انتقالها من مجتمع تقليدي إلى حديث. وآخر، خطاب غربي لا يكاد يتخلص من استعاراته الاستشراقية عن المرأة السعودية، إلا لتبحر به سخرية مقارنة قضاياها بمبادئ الثقافة الغربية. ويظل هذان الخطابان يتجاوران ويتباعدان في محاولاتهما لفهم هذه المرأة السعودية والدفاع عنها، وعن قوانين حقوقها في أكثر الصحف الغربية والمحلية مقروئية، وفي الفضاء السيبراني اللامتناهي، بما فيه من حملات التجمع الرقمي للمرأة.

يوم الثلاثاء 26 سبتمبر 2017م، احتفلت السعودية بقرار السماح للمرأة بقيادة سيارة، كان يقودها رجل من العائلة، أو آخر غريب في أغلب الأحيان، بعد عن ابتلع وطن بكل فئاته طُعمًا عرقل التنمية، وأهدر ميزانيات ضخمة، وساهم في خلق تركيبة سكانية تتطلب خططًا تنموية مختلفة. والمؤسف أن هذا كله، أسَّس لتوجس عظيم في علاقة المرأة والرجل تحتاج إلى سنوات لتتعافى. هذه العوامل وغيرها، كانت مكلفة اقتصاديًا وإنسانيًا، وسيتوقف التحليل واللغة الساخرة كثيراً عند حالة مجتمع أُدخل في صراع مع نفسه حتى انقسم وتشظى! القرار أيضًا كشف أن رنة فرح أطربتْ الناس؛ لأنهم كانوا يعيشون حدادية غامقة، قد لا يعي مداها الكثير. بعد القرار كثُرَ التندر، ورقصت "الهاشتاقات"، وابتهج الناس، بل كادوا من فرحهم أن ينساهم النوم!

وكان متوقعًا أن تعبِّر النساء في الغرب، وخاصة اللاتي في مناصب قيادية، أو إعلامية (هيلاري كلينتون، إيفانكا ترمب، أو هذر ناورت، المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية) عن فرحتهن،

* أكاديمية سعودية قامت بالتدريس في جامعة كولومبيا وجامعة هارفارد

ولكنها مغلفة بنبرة إنقاذية، خلاصيّة تتعثر في ثنايا خطاب معقد، وكأن المرأة الغربية ساهمت في إنقاذ الشرقية من إثم الاضطهاد! حتى إن القرار أصبح تمرينًا مدرسيًا بفقرات كاملة، كما نشرته صحيفة نيويورك تايمز: "السعودية تسمح للمرأة بقيادة السيارة". لن أستطرد هنا عن قيادة المرأة للسيارة، وإنما عن القرار الذي يحاول الإطاحة بالنمط.

اللافت أن المرأة السعودية في الخطابين الغربي والمحلي، أصبحت مجرد فكرة صُنعَ منها بطلة عمل درامي بجماليات منقوصة، ويختزل الخطابان تمثيل المرأة السعودية لتصبح كل النساء السعوديات - تقريبًا - مجموعة متجانسة بنفس مقاييس المعاناة، ومن نفس الطبقة، وتجاربهن تكاد تكون متشابهة، حتى إن المرء يعتقد أنه يسمع نفس عبارات المظلومية ومرارة الشكوى، ولكن بلهجة مختلفة حسب الخارطة اللغوية التي ينتمي إليها.

وبعد تقصٍ بحثي، يظهر أن هذين الخطابين أنتجا امرأتين سعوديتين؛ إحداهما تتخيلها، تراها، وترسمها عيون غربية لتعيد كتابة اضطهادها للرأي العام الغربي في شذرات مرتبكة ومتورطة في ترجمة إشكالية الاختلافات الثقافية والجندرية في مجتمعات الشرق الأوسط. ومع ذلك يُصر هذا الخطاب الغربي على نهج خلاصي، يكرر السعي لإنقاذ المرأة السعودية المسلوبة الصوت والحق، كما هو ذات الطرح حول إنقاذ المرأة العربية والمسلمة من قسوة الرجل الأسمر، كما كتبت عن ذلك، المفكرة جايتري سبيفاك، منذ ثلاثة عقود، وجاءت بعدها لتحلل هذه الظاهرة أستاذة الأنثروبولوجيا في جامعة كولومبيا، ليلى أبو لغد في كتابها (هل المسلمات بحاجة لإنقاذ؟) لتناقش كيف أن الأطروحات الغربية عن المرأة المسلمة تراها من منظور حاجتها للخلاص مما حلَّ بها من غبن دينها وثقافة ذكوريّة قاسية.

* أكاديمية سعودية قامت بالتدريس في جامعة كولومبيا وجامعة هارفارد

وهكذا، يُزجُ بجسد المرأة المسيس في كل فترة مثقلة بالصراعات في المنطقة العربية، وتعيد تصويره وصياغته مقالات عديدة لا تكاد تنقذ مفرداتها من عناصر الاستشراق الجندري التي تعلو مجددًا في تغطية زيارات القيادات النسائية الغربية للمملكة العربية السعودية. إن جاذبية الموضوع، تدعو وسائل الإعلام الغربية، معلنة أن هذه القيادات النسائية الغربية، تقدم "نمذجة التحرير"؛ بل إن هذه القيادات وعدد من المستشارات، غالبًا ما تختار بإدراك مثل هذا الدور لأنفسهن، وتعبر عنه عبارات صرّحن بها بثقة لا ينتابها تأمل.

فمثلًا، قبل زيارتها للسعودية، ذكرت رئيسة وزراء بريطانيا، تيريزا ماي، أنها ستكون نموذجًا للمرأة تحتذي به النساء السعوديات المضطهدات! أي أنها ستلهم النساء للنظر في كل ما "يمكن للمرأة أن تحققه"، وقدرة رئيسة وزراء بريطانيا، خير شاهد على فعل ذلك.

تيريزا ماي، ليست وحدَها من بين من نصَّبن أنفسهن في أعلى قمة الإلهام؛ فعدد لا بأس به من القيادات النسائية الغربية، يعتقدن أنهن النموذج الإلهامي للمرأة السعودية، وأحد أسباب تكرار نزعة الإنقاذ، واضح وساخر في نفس الوقت: نموذج المرأة السعودية الناجحة، شبه غائب في الصحافة الغربية، وكلما زارت القيادات الغربية الرياض أو جدة، لا يقابلن إلا عددًا من الشخصيات النسائية المعروفة، هذا إذا كانت الزيارة منظمة مسبقًا، وإلا فإنه يتم اختيار مجموعة من النساء السعوديات على نحو مرتجل، وتغيب المتمكنة من حوار الثقافات القادرة على النقاش والحديث بندية وثقة.

ويكشف لنا عصر الانفتاح المعلوماتي، كيف تُغَيَّب المرأة تمامًا عن بعض اللجان والفعاليات المحلية والدولية، وقد تعجَّب البعض أو فُوجئ من صور كلها لرجال في التغطيات الإعلامية عن فعاليات لا توجد فيها امرأة واحدة، على الرغم أن هذه الأنشطة تتطرق لنقاش مواضيع لها وعنها! واللافت أن المرأة ما زالت غائبة، أو يكون تمثيلها ناقصًا في عدد من المناصب القيادية، بل ما زالت بعض الهيئات لا تحظى بتجربة ومساهمة المرأة، ويكاد يكون التشكيل الإداري والتنفيذي لهذه الكيانات، خاليًا من النساء المؤهلات والقادرات على المشاركة في عملية التفكير، والقرار، والإنجاز.

---

* أكاديمية سعودية قامت بالتدريس في جامعة كولومبيا وجامعة هارفارد

هيئة الخبراء مثال يحضرني منذ بدأتُ بكتابة هذا المقال، والحقائب الوزارية، والحضور البارز في وزارة الخارجية، والسفارات العربية والأجنبية، ووزارة الإعلام. أتحدث هنا عن مناصب قيادية تدعم الجيل الجديد من الشباب من الجنسين، الذي يفور بالإلهام ويحفزه الأمل؛ لأن حكومة شابة ستقوده إلى مستقبل منافس في هذا العالم التقني المليء بأنواع الفرص والتغيرات المتسارعة.

وكنتيجة متوقعة لغياب المرأة السعودية في المشاهد الإعلامية، واللقاءات الرسميّة، ولسطوة التمثيلات المترسخة في الإعلام الغربي والمدعومة بردود الرأي العام الغربي، تتبوأ المرأة الغربية هذا الفراغ لتتصدر الإطار النموذجي والإلهامي، لنرى كلًا من: إيفانكا ترمب، وهيلاري كلينتون، ولورا بوش، زوجة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، وليز ابنة ديك تشيني، نائب الرئيس السابق. الأخيرة جالت بعض العواصم العربية والإسلامية ببرنامج إصلاح أوضاع المرأة العربية والمسلمة، وقد خصصت عشرات الملايين لذلك البرنامج، للتدريب على مفاهيم غربية، لا تفهم النسيج الممزوج بأشعة شموس الخارطة العربية والمتنوعة الثقافات كتضاريسها. لا أحد يسأل - الآن - عما فعل وأنتج ذلك البرنامج وملايينه المباحة من أجل دمقرطة عقل المرأة العربية.

* أكاديمية سعودية قامت بالتدريس في جامعة كولومبيا وجامعة هارفارد

المهمُّ من كل هذا، هو تصدر المرأة الغربية لقيادة المرأة العربية، والسعودية بالتحديد، وفتح طريق الخلاص من عذاباتها التي أرقت الفنتازم الغربي الذي نشأ وارتكز على المفهوم الاستعماري الذي يبرر عنفه بأغراض قصوى للتحديث والحريّة. لا بد لكل هذا السرد المتخيل، والبعيد عن التجارب اليومية المتعددة في مدن وأزقة الأحياء السعودية، من أن يُفكك بنقيض لا يعكسه في المرآة، وإنما يكشف الآخر في المرآة ذاتها، وما يسكن في ثنايا المجتمع السعودي من قدرات وطاقات نسائية متنوعة، بعضها ناضجة التجربة وبسجل نجاحات متميزة، وإلى جانبها تمامًا صفوف من الشابات المؤهلات اللاتي يستطعن العمل والإنجاز إلى جانب الرجل لكي تكتمل الصورة، لكي يتم كشف قصور الخطابات المهيمنة على امرأة لم تصوَّر كما هي، وإنما كفكرة أثارت الحماس لإنقاذها.

إذا كانت المرأة جزءًا من هذه الحكومة الشابة، فمشاركتها القيادية ملحة؛ المجتمع أمام جيل من الشباب، أمهاتهم وأخواتهم متعلمات ومؤهلات، بل إن البعض قد درَّسته أستاذة في جامعة الابتعاث، أو أشرفت عليه في جامعة محلية، فكيف له أن يعمل والمرأة ليست حاضرة معه تشاركه التفكير وصنع القرار؟

إن تفعيل دور المرأة القيادية، هو أحد القرارات التنفيذية - لست أتحدث عن تمثيل عابر، وإنما تحقيق لتمكين النماذج النسائية المتعددة الخبرات - الذي سيشعل ذروة الحماس والمنافسة والإنتاجية لدى أعداد كبيرة من النساء، وبخاصة الفتيات الصغيرات اللاتي ترنو أعينهن إلى المستقبل؛ حينها لن نقرأ خبراً عن رئيسة وزراء بريطانيا، أو ابنة الرئيس دونالد ترمب، وهما تقدمان أنفسهما نموذجًا ملهمًا للمرأة السعودية!

* أكاديمية سعودية قامت بالتدريس في جامعة كولومبيا وجامعة هارفارد

السماح بالقيادة وفرحةُ النساء

د. نوف سليمان النمير

وهل هناك أجمل من فرحتهن؟ الأم والأخت والزوجة والابنة .. شعور عامر بالفرحة والتبريكات، يعمُّ أرجاء مملكتنا الحبيبة، وردود استحسان من منظمات عالمية ودول عظمى، إثر إعلان قرار سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، السماح للمرأة بالقيادة.

في العادة، يكون النجاح أو بلوغ الهدف أو الانتصار، بشكل فردي، أو على مستوى أسري، أو نطاق عمل أو مؤسسة، أو حتى فريق رياضي.. لكن ما حدث في 26/09/2017، كان انتصارًا على مستوى وطني، لن أسميه انتصارًا للمرأة السعودية فقط، فالرجل السعودي - كذلك - تفاعل ودعم وآمن بدور المرأة في التغيير، (النساء شقائق الرجال)، فنحن نتشارك الفرحة جميعًا، ونتطلع إلى نهضة وطننا، ونتجه برؤية واضحة نحو التطور والنجاح.

مما لا شك فيه، أن قرار السماح للمرأة بالقيادة، يعدُّ أمرًا تاريخيًا، وخطوة عظيمة في تطور حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية. وبالمرور السريع على التاريخ، ووضع المرأة في المملكة، ابتداء من عهد الملك فيصل - رحمه الله - وتأسيس أول مدرسة للبنات في 1957م، بعد أكثر من عقد كامل تمتع فيه الأولاد بالتعليم، وتلاه قرار الملك سعود - رحمه الله - بإنشاء مدارس التعليم للبنات في الستينيات، وبعدها بأربعة عقود في عهد الملك عبدالله رحمة الله 2005 قرار ابتعاث الفتيات للخارج لإكمال تعليمهن، حيث سبقهن الرجال بسنوات عدة، وقبل أربع سنوات في 2013 دخول المرأة مجلس الشورى والسماح لهن بالانتخاب والتصويت، نجد أن مسيرة نضال المرأة السعودية والمطالبة بحقوقها العامة، وفي مقدمتها التعليم، تستحق أن تكتب بماء الذهب، وتخلد كمثال للصبر والمثابرة على مستوى نساء العالم كافة.

* عالمة أبحاث، قسم علم الوراثة - مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث - أستاذ مساعد، كلية الطب، جامعة الفيصل

كان موضوع "قيادة المرأة السعودية"، محور حديث لكثير من برامج الإعلام الغربي، وعناوين رئيسية لصحفهم وثغرة يتمُّ استغلالها وتسليط الضوء عليها، متجاهلين إنجازات المرأة السعودية التي استطاعت أن تحققها في فترة زمنية قصيرة من تمكينها. فكم من محفل علمي تشارك فيه المرأة السعودية، يبدأ بتعارف وطرح علمي بحت، وينتهي بنقاش عن قيادة المرأة وحقوقها. شخصيًا وصلت إلى مرحلة أستعد فيها للإجابة عن ورقتي العلمية المقدمة، ومن جهة أخرى أستعد للإجابة عن وضع المرأة في وطننا، والتحديات الاجتماعية التي تواجهها، وعدم السماح لها بالقيادة.

كانت "قيادة المرأة " مطلبًا أساسيًا، ووسيلة ضرورية لمواكبة تطورها واندماجها في المجتمع وتمكين دورها، والآن تحولت إلى حق مشروع يكفل لها وللمجتمع، منافع عديدة، ويضع حدًا لمعاناة دامت طويلاً. فالقرار يصب في المكاسب الاقتصادية للدولة من عدة نواحٍ، حيث سيوفر الكثير من الأموال المحولة للخارج، بسبب العمالة التي كانت تقوم كبديل لقيادة المرأة، وسيقوم بتوفير وظائف تقلل من البطالة وتسهل المشاركة في سوق العمل. كما أن الدخل المتوقع من تمكينها، بالإضافة إلى الموفر من الاستغناء عن العمالة، سيؤثر على المستوى المعيشي للعائلات، وبالتالي اقتصاد الدولة. وكذلك لا ننسى المردود النفسي من الثقة الممنوحة

* عالمة أبحاث، قسم علم الوراثة - مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث - أستاذ مساعد، كلية الطب، جامعة الفيصل

لها، وإثبات أهليتها وتمكينها على تحمل مسؤولية نفسها وعائلتها وأطفالها، وهذا الشيء فطري في المرأة، فقط يحتاج إلى تعزيز وتمكين. هذا القرار السامي الحكيم من القيادة الرشيدة - حتمًا - سيساهم كثيراً في دعم صورة المرأة السعودية لدى العالم، التي لطالما ظلمها الإعلام الموجه، وظلم إنجازاتها الحقيقة. المرأة السعودية، قادت كبرى الشركات، واعتلت أعلى المناصب، وأهدت وطنها إنجازات في مختلف المجالات، وساعدت في التعليم والصحة والتنمية والاقتصاد، قبل قيادتها للسيارة. وما هذا القرار، إلا تمكين لها كي تنجز بشكل أكبر، وتنجح بشكل أعظم.

ولمَّا كان الموضوع - في نظري - مجتمعيًا بحتًا، ولم يكن - يومًا - دينيًا، أو ثقافيًا، فمن المهم أن نفهم بعض الحقائق التي تساعدنا - كمجتمع - على التطور وتقبل التغيير. فعلم النفس السلوكي والاجتماعي، يثبت أن من الصفات السلوكية الغريزية في الإنسان "الارتياح للمألوف والخوف من المجهول"، ويتمثل هذا بمقاومة التحول والتغيير، أو التطوير المواكب للحاجة الظاهرة والمتغيرة مع الوقت، فيقاوم التغيير بطرق عدة، منها: المباشرة، وهي الرفض والامتناع فكريًا أو عمليًا، أو غير المباشرة بردود الأفعال السلبية.

تمامًا كما حدث مع حق قيادة المرأة الذي عانى التسويف والمقاومة بإجراءات مناقضة لعملية التغيير للحفاظ على نفس الوضع. وبما أن العدد المعني بالتغيير كبير، فقد ترتب عليه تغيير تدريجي استدعى وقتًا طويلاً حتى وصل إلى مرحلة لا تتواكب مع التطور السريع والوضع في مجتمعنا، واستدعى قرار الحسم.

كل ما يحتاج إليه الشخص، أن يتقبل التغيير بانسيابية وهدوء، وأن "يفكر" ويستخدم عقله بتجرد، بعيدًا عن الولاء لأفكار لا أساس لها في شرعنا الإسلامي، أو العادات التي تسلب القدرة على تحديد الموقف بسبب التعود وبرمجة التفكير.. وبرمجة العقل والفكر، موضوع يطول الشرح فيه! صحيح.. لن تتفق الآراء بشكل تام، فمن الطبيعي أن يكون هناك مقاومون للتغيير الذي قد نكون نحن منهم أيضًا في قضية أخرى، أو عندما يمس التغيير أفكارنا المتأصلة. واقعيًا، ليس من الضروري التخلص من المقاومين للتغيير والمعرقلين له في

* عالمة أبحاث، قسم علم الوراثة - مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث - أستاذ مساعد، كلية الطب، جامعة الفيصل

مرحلة بات الأمر فيه محسومًا، ولكن من واجبنا - جميعًا - أن نعمل على تفهم وجهات النظر الأخرى، ومساعدة المتخوفين على مواجهة أفكارهم وتقبل التطور. جدًا أسعدني ظهور عدد كبير من الكتَّاب والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف إشراك العامة بوجهات نظرهم والتأثير الاجتماعي لتقبل التغيير، بطرح يستدل المبررات والدوافع ويستعرض التاريخ، وحوار بسيط وسهل يصل إلى الجميع.

كلي ثقة أن الدعم والتأييد القيادي لهذا القرار، سوف يضمن تطبيقه بتنظيم عالٍ، تحت سلطة تنفيذية ورقابية تضمن استعدادًا يليق بحاجة التنفيذ، وتعزيز التمسك بقيم ديننا، والمحافظة على الآداب العامة، بين أفراد المجتمع. والاستمرارية - حتمًا - سوف تتحقق بمشاركة أبناء الوطن من إناث وذكور، فكل مواطن هو عنصر فعَّال في تنشيط أي تغيير بهدف التطور.

كل الامتنان والشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على ثقته الكريمة، ولولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أمير الشباب، ومهندس رؤية مملكتنا الغالية، الذي قال: "إذا اقتنع السعوديون بالتغيير، فعنان السماء هو طموحنا".. نحن مع هذا التغيير الفعَّال الذي يرتقي ببلدنا وشعبنا، ولا يمس عقيدتنا. نحن مع طموحنا، ورؤيتنا التي ستنطلق بنا إلى مصاف الدول المتقدمة، ومستقبل المرأة السعودية بها مزدهر بإذن الله.

* عالمة أبحاث، قسم علم الوراثة - مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث - أستاذ مساعد، كلية الطب، جامعة الفيصل

نون النسوة

رقية الزميع

السادس والعشرون من سبتمبر من عام ألفين وسبعة عشر، هو اليوم الذي أصدر فيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - قراره التاريخي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة، ليضع الكلمة الفصل، ويتم غلق هذا الملف نهائيًا. سيظل محفورًا في ذاكرة التاريخ، أن الملك سلمان - حفظه الله -هو القائد الذي انتصر للمرأة، واتخذ هذا القرار التاريخي والشجاع في أشد القضايا حساسية، وأكثرها إثارة للجدل، على الرغم من كونها لا تعدُّ المعضلة الكبرى، وسيبقى لأجيال أخرى، حاضرًا في ذاكرة المجتمع السعودي في رمزية لمسيرة الإصلاح ومعالجة التحديات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية عمومًا، وقضايا المرأة على وجه الخصوص، وهو ما كانت رؤية المملكة 2030 تعمل لتحقيقه في إطار مؤسسي. وهو أيضًا انتصار للتشريعات التي تراعي كافة أفراد المجتمع، وتكفل لهم الحقوق التي تمكنهم من العمل والمساهمة في بناء وطنهم دون تمييز. وأيضًا نجاح للمجتمع الذي طالما أكد أن لديه "خصوصية" ثقافية ودينية، أثبتت - اليوم - تمكنها من المواءمة بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الحالية، والتكيف مع التحديات المستقبلية.

لوقت طويل، رأى الكثيرون أن تمكين المرأة من القيادة، يعدُّ انتهاكًا للمحرمات الدينية، أو انتهاكًا "لخصوصية" المجتمع السعودي، واستخدم هذه القضية الكثيرون للمزايدة والإدلاء بتصريحات أضرت بصورة المملكة، على الرغم من أنه لا يوجد نص ديني يحلل، أو يحرم مسألة كهذه، وعلى الرغم - أيضًا - من أنه وعلى مرِّ التاريخ الإسلامي تمكنت المرأة، مثلها مثل الرجل، من التنقل دون فرض قيود على استخدامها للراحلة، ولم يوجد في التراث الإسلامي ما يشير إلى أن تلك المسألة، قد أحدثت جدلاً عقائديًا أو تشريعيًا. ولم يستند محرمو القيادة

على المرأة، إلى نص شرعي صريح، بل اجتهادات من قاعدة سد الذرائع. اليوم، قد انتفت كل تلك المخاوف، وبالخطوة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين من أخذ هذا القرار، وبخاصة بعد استشارة هيئة كبار العلماء، التي رأت أن يتم رفع الحظر، مع سنِّ التشريعات التي تحفظ للجنسين القيادة بأمان، ولا يكتمل الحفاظ على أمن المجتمع إلا بها.

ومن جانب آخر، فإن "خصوصية" المجتمع السعودي، النابعة من الدين الإسلامي، خاتم الأديان، والصالح لكل زمان ومكان، والمرتبطة بأخلاق وقيم أبناء الجزيرة العربية، التي مكَّنتهم من التعامل مع جميع الظروف والمتغيرات بمرونة دون التفريط بأصالة تلك العادات والتقاليد، أثبتت - اليوم - أنها قادرة على التكيف مع المتغيرات التي تفرضها التطورات التي شملت كل مناحي الحياة، وأن هذه الخصوصية تتشارك بها مع جميع المسلمين في العالم في قيمهم الدينية، وفي نفس الوقت مع كل شعوب العالم في قيمهم الإنسانية أيضًا.

لقد عانت المملكة لوقت طويل، المساس بصورتها أمام الرأي العام الدولي، على الرغم مما تقوم به من عمل إيجابي كبير على الصعيد الدولي، سياسيًا وإنسانيًا، كتقديم الدعم والمساندة للقضايا الإنسانية، ما جعلها تتبوأ مكانة متقدمة كأكبر المانحين الدوليين. وداخليًا، كانت قضايا المرأة، الملف الأبرز، ولا تزال تحتل الجزء الأكبر من الدعم والاهتمام من القيادة السياسية بمراجعة واستحداث التشريعات الملائمة لتكفل لها المزيد من الحقوق التي تتعلق بالقضايا الاجتماعية، وضمان مشاركة أوسع في سوق العمل، وتوفير فرص أكبر للتعليم في داخل المملكة وخارجها، وتمكينها من المشاركة السياسية، إضافة إلى صدور أوامر ملكية تقضي بتقديم الخدمات الحكومية لها دون مطالبتها بموافقة ولي أمرها، ولكن تأخر صدور بعض التشريعات لاعتبارات نظامية وبحثية ولقضايا محدودة للغاية، كانت ذريعة استخدمتها الكثير من المنظمات لابتزاز المملكة سياسيًا، واتخذتها مبررًا لانتقاد النهج الداخلي القائم على الشريعة الإسلامية. فبعد صدور هذا القرار، أي علامة استفهام ستختلقها تلك المنظمات حول وضع المرأة في المملكة، ستكون الإجابة بألف علامة تعجب، فالمرأة تسير في طريقها الطبيعي، وعجلة الإصلاح تمضي في طريقها الصحيح.

القيادة السياسية في المملكة كانت، وعلى مدى طويل، تؤكد أن قرار الحظر لا يستند إلى سبب شرعي، وإنما مثل هذا القرار تُحدِّده اعتبارات اجتماعية، وهو الطرح الذي اتجهت به أيضًا للرأي العام الداخلي برسالة مفادها أن القيادة السياسية لا ترى في هذا الأمر انتهاكًا لمحظور ديني أو قانوني، وإنما هو شأن اجتماعي بحت؛ ما مهَّد الطريق للمضي قدمًا في معالجة هذا الملف اجتماعيًا، حتى جاءت اللحظة المناسبة لاتخاذ خطوة لصالح وضع الكلمة الفصل، وقفل هذا الملف بالسماح للمرأة بالقيادة بشكل نظامي، لا سيما أن الواقع الآن أثبت أن المجتمع في أمس الحاجة لإزالة هذا الحظر؛ لذا جاء الأمر السامي اختياريًا لكل أفراد المجتمع من رجال ونساء، وليس إلزاميًا، وربط التنفيذ بمدة زمنية لأجل منح الفرصة لسنِّ مزيد من الأنظمة والتشريعات التي تجعل من القيادة لكلا الجنسين، أمرًا أكثر أمانًا وسلامة. إن السماح للمرأة بقيادة السيارة هو أبعد من قرار تنظيمي، حيث استنزف الكثير من

الجهد والنقاش داخليًا، وفتح الباب لاستغلاله من أصحاب الأجندات الخاصة لطرح أفكار ساذجة استخدمها الإعلام العالمي ذريعة لتشويه صورة المجتمع.

لكل مرحلة تحدياتها، ولكل جيل تطلعاته أيضًا، فالقضايا التي شكلت تحديًا للمجتمع في عقود سابقة لم تعد كذلك الآن، وبالتالي فإيلاء الاهتمام بقضايا وتطلعات المرحلة الحالية، وتوفير الإدراك اللازم لها، سيمكن أبناء هذا الجيل والأجيال القادمة من المضي قدمًا لتحقيق إنجازات أكبر في مسيرة بناء الوطن، وسيشكل لبنة في نهج التوفيق بين المتغيرات العالمية والثوابت المحلية.

وهذا القرار، على الرغم من أهميته، يجب أن لا يحجب إنجازات كبيرة حدثت سابقًا، وشكلت حجر أساس لمزيد من الإصلاحات في سبيل دفع وتعزيز دور المرأة، وزيادة تمثيلها في المواقع القيادية، وفتح مجالات عمل لها لم تكن مطروحة في السابق في سوق العمل بتشريعات وضوابط حفظت لها حقوقها وكرامتها، أو حتى القرارات المتعلقة بتحديث النظام التعليمي، وتمكين الفتيات من ممارسة الأنشطة الرياضية، سواء على مستوى تشكيل أعضاء مجلس الشورى بنسبة الثلث من السيدات، أو تمكين المرأة من الترشح في المجالس البلدية والتعيينات التي وصلت إلى منصب نائب وزير لحقيبة التعليم في وقت سابق، أو عضوية مجالس إدارة لهيئات حكومية وشبه حكومية وخاصة، وكان أحدثها تعيين سيدة كمتحدثة رسمية لسفارة خادم الحرمين الشريفين في واشنطن.

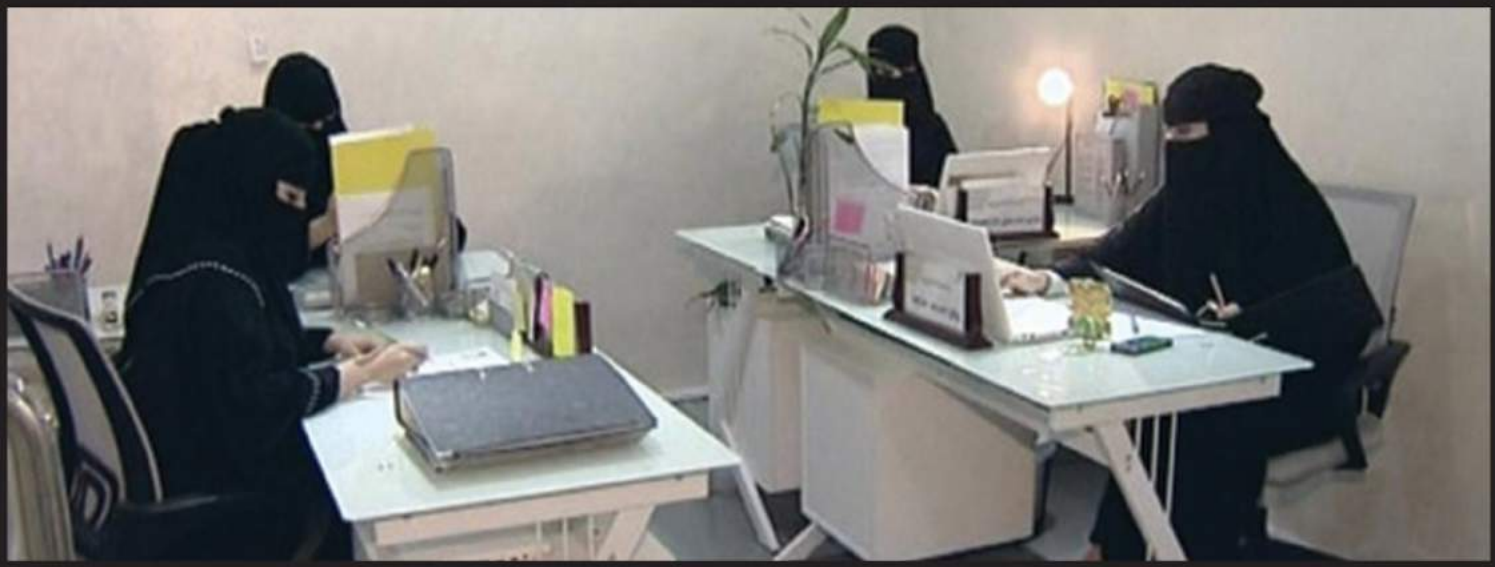

المرأة ليست نصف المجتمع فحسب، وإنما هي من تصنع الروح والهوية له؛ لذا فتمكين المرأة والعمل على حفظ كرامتها، ومنحها مزيدًا من الاستقلال والثقة، ومراعاة تيسير حركتها، هو دفع إيجابي يصب في تقوية المجتمع الذي هو الركيزة الأساسية للدولة دون التمييز بين أفراده. وتشير التقارير إلى أن ثلث قوة العمل في المملكة من النساء، ومن المرجح أن ترتفع إلى أكثر من ذلك، حيث تبلغ نسبة مشاركة المرأة حاليًا 17%، ومرجح ارتفاعها إلى 40% تدريجيًا، وهو ما يضيف حوالي 64 مليار سنويًا للناتج المحلي الإجمالي للمملكة، والكثير من الآثار الاقتصادية الإيجابية التي سوف تترتب على هذا القرار، حيث من المتوقع أن ينعكس على ارتفاع مبيعات السيارات، وانتعاش سوق التأمين، ووفورات تشكل حوالي 25 مليار من أجور السائقين الذين يقدر أعدادهم بحوالي 1.4 مليون سائق أجنبي في المملكة. والأمر الأكثر إلحاحًا، هو أنه يتماشى مع التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الأسرة السعودية، فتركيبة الأسرة السعودية في وقتنا الحاضر، حصل لها الكثير من التغيير، سواء من حيث الدخل، أو عدد أفراد الأسرة، أو نوع المسكن، ما يعد وجود سائق، عبئًا لا يمكن لأسرة صغيرة من الشباب - وهم من يشكلون النسبة الكبرى من سكان المملكة - أن تتحمله.

وعد ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، أن تكون رؤية المملكة 2030، نابعة من استثمار كل طاقات المملكة البشرية والطبيعية والجغرافية، واعتبر أن المرأة التي تشكل 50% من مجتمعنا، هي عنصر مهم في قوته، ويجب المضي باستثمار طاقتها وتهيئة السبل لرفع مشاركتها في سوق العمل بما تصل نسبته من 22% إلى 30%، وتذليل الصعوبات التي تحد من بلوغ ذلك الهدف، بهذا القرار الذي ينضم إلى قرارات سابقة، وأخرى متوقعة، لدفع أقوى لعجلة التنمية ولتحقيق الأهداف المرجوة منها. رسالة المملكة 2030 للداخل والخارج، هي أن المملكة سوف تمضي في طريقها لبناء مستقبلها بأيدي أبنائها، وأن المرأة والرجل هما نواتا المجتمع، ولديهما ذات الفرص والحقوق على حدٍّ سواء، ومعيار التفوق والثقة هو الكفاءة فقط، دون النظر لأي اعتبارات أخرى.

دروس القيادة مفتاحها "قرار"

منى سراج

كان السؤال بسيطًا: لماذا لا تقود المرأة السعودية السيارة؟ وكان الحزن أكبر من الإجابة.

لماذا؟

لأن العارفين ينافقون في ذلك الوقت لأسباب شرعية واهمة .

والدليل أن من عارض في زمنٍ مضى .. تغيَّر هو ذاته وبأدلة قاصمة شرعية، ومبررات اقتصادية، لا تخفى على منظري الاقتصاد والتنمية .

لكن الأهم، أن الأمير الشاب محمد بن سلمان، عندما تسنَّم المشهد، شعرت وتأكدت أن السعودية في عام 2030، ستكون ثالث دول العالم، وليس لهذا الملف فقط.

في زمانٍ مضى، وفِي مجالس النساء، كنت أخشى أن أستسلم، وأكون عبدة لمفهوم شائع يقول: "من أجل جيل لا بد أن نضحي بجيل".

ولكن، وللتاريخ .. العامة والخاصة يعرفون الألم والانتصار .

عهد الفيصل، كانت الإرادة السياسية في التعليم حاضرة، تشبه حزم ورؤية الملك سلمان، في وقتنا الحالي.

وفِي زمانٍ مضى، لم ولن يستوعب العالم، أن هناك من مانع التعليم للفتاة، ومع ذلك تعلمت أنا وغيري، وأجيال قبلي في مدارس دار الحنان، تعليمًا راقيًا وقاسيًا بعيدًا عن الحنان يشبه الملكة عفت في الصرامة والرقي.

أجدني اليوم محتارة في سرد تتابع الملوك في التصدي للتخلف والظلام، كلٌّ على طريقته .

أعمل في المجال الصحفي، منذ سنوات، كانت متعتي متابعة وسرد نجاحات سيد التحول الاجتماعي، الملك عبدالله، صاحب القرار التاريخي في دخول السيدات السعوديات كعضوات تحت قبة مجلس الشورى.

* مستشارة في الاتصال والإعلام

@MonaSSiraj

وأرصد - اليوم - بشموخ، فرح متابعة قرار مفصلي آخر، يَصبُّ في مصلحة المرأة السعودية والمجتمع ككل، بعد أن أقرَّ الملك وولي عهده، السماح للمرأة بالقيادة .

قرارٌ مفصليٌ ثالث، يحرك المزيد من الدماء، لجيل لم يكن ينظر إلى سنوات تحقيق الرؤية، إلا بعين المترقب خوفًا منه أن لا يصل.

بل.. وأعطاني ثقة جديدة في أحد أهم مرافق الدولة، كهيئة كبار العلماء التي أعطت لهذا الحق صفة التشريع والإباحة .

وأخيراً.. أنا لست نادمة على ماضٍ اعتمدت فيه على والدي العزيز وإخوتي؛ لكي يوصلوني إلى مدرستي، بالعكس كانوا رجالاً تعلمت أنهم ظهر لي، حينما سمحوا لي بأن أدرس خارج البلاد وهم بصحبتي.

ولست نادمة على سائقي الفاضل، الذي كان أيضًا بمثابة أب، أو أخ، تحمَّل عناء القيادة وسوء الانتظار، وكان دومًا سندًا وأمينًا على أسرة بكاملها.

الفوائد الاقتصادية من قيادة المرأة في السعودية

هدى فهد المعجل

رؤية القيادة الحكيمة، رؤية 2030، أو رؤية الحاضر للمستقبل، عندما تحدث عنها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وأسهب في حديثه، أشار إلى أن العمل بها يبدأ اليوم للغد، لمستقبل أكثر إشراقًا، يدًا بيد، الرجل والمرأة على حدٍ سواء. فما هو دور المرأة، النصف الآخر للمجتمع في رؤية السعودية 2030؟

قال الأمير محمد بن سلمان في شأنها "لا شك أن المرأة عملها مهم جدًا، وهي نصف المجتمع، ولا بد أن تكون فعالة ومنتجة في السعودية". فعالة ومنتجة، بمعنى أنها مشاركة في عجلة التنمية، من أجل استمرار مسيرة الإصلاح والتنمية، ولن يكون ذلك إلا برفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وهذا ما حدث - فعلاً - عندما صدر الأمر الملكي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، الأمر الذي توافق مع اليوم الوطني، وفي هذا التوافق تعزيز قيم المواطنة، وترسيخ علاقة المواطن والمواطنة ببلادها، أو علاقة المرأة - تحديدًا - بوطنها وهي تشارك في اتخاذ القرارات، وتفعيل دورها في المجتمع من خلال تعزيز ثقة المجتمع وثقته بما تملكه من قدرات.

* أديبة سعودية- كاتبة رأي في صحيفة الجزيرة السعودية
@HudALMoajil

القرار في صدوره من المقام السامي، يفتح على نظرة إيجابية للحياة، ويتولى إزالة المخاوف الافتراضية التي طالما أعاقت التقدم في مركب التنمية والتطور، بجانب تحسين نمط حياة السعوديين. لا شك أنه قرار تاريخي مستوعب للواقع، سيغير الكثير من الأنظمة والسلوك في قطاعات أخرى، منها: إجراءات خروج طالبات الجامعات ومنسوبات التعليم كافة أثناء الدوام الرسمي، وما يكتنفها من تشدد، وذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على ضعف ثقة الجامعات، أو القطاع التعليمي في المنسوبات، لكن القرار سيعيد الثقة بهن ويرسخها بقوة.

القرار يعزز الانفتاح الاجتماعي وحقوق الإنسان، وينقل المجتمع السعودي إلى مرحلة داعمة للتنمية الاقتصادية. فليس هو مجرد تغيير اجتماعي - كما يظن بعضهم - بل هو جزء من الإصلاح الاقتصادي في البلد. ففي تقرير صادر من البنك الدولي عام 2012م، السعودية ثاني أكبر دولة تحويل الأموال إلى الخارج في العالم بعد الولايات المتحدة، مجملها من العمالة المنزلية، والسائقين تحديدًا. فكيف سيكون قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة، جزءًا من الإصلاح الاقتصادي في البلد، وبالتالي يقلص حجم الحوالات الخارجية؟ حسب رجالات الاقتصاد في السعودية، فإن القرار سيوفر على الدولة، مليارات الريالات كانت تذهب على نفقات النقل التعليمي للمعلمات والطالبات والعاملات، وعندما يتمُّ تقليص حجم استقدام السائقين، سيوفر للاقتصاد السعودي 6,6 مليار دولار سنويًا. بجانب ما سيوفره على الأسر من مبالغ، هي عبارة عن رواتب للسائقين، واستخراج إقامة، والتكفل بالسكن والعلاج والغذاء، وتذاكر الاستقدام، وبالتالي تقليص ميزانية العائلة؛ حيث إن نسبة العمالة المنزلية (كما ذكرت) ترتكز على السائقين. ومن تجربة شخصية لي، فقد استطعت تقليص ميزانيتي عندما استغنيت عن سائقي الخاص، واعتمدت على شركة أوبر في تنقلاتي. كيف ستصبح ميزانيتي إذن بعد تطبيق قرار القيادة؟ ستتقلص بشكل كبير، وستستفيد قطاعات من هذا القرار كقطاع السيارات، وقطاع التأمين، والقطاع المصرفي والمالي، في حين ستتضرر سيارات وشركات الأجرة، لكنها ستعالج الأمر قبل وقوع الضرر.

---

* أديبة سعودية- كاتبة رأي في صحيفة الجزيرة السعودية

لا شك في كونه قرارًا اقتصاديًا حكيمًا بالدرجة الأولى؛ لأنه سيساهم كثيرًا في معالجة سوق النقل في قطاع العمل، بحيث ستباشر المرأة عملها بشكل أكبر. ونحن نرى أن أغلب معاناة العاملات، هي صعوبة توفر وسائل نقل لهن، عندما يتضارب وقت دوامهن مع دوام أوليائهن، أو عندما لا يسمح لهن بالركوب مع أجنبي، أو أي موانع أخرى تحول بينهن وبين عملهن بسبب النقل.

السيدات سيدخلن في العمل الحكومي بفضل هذا القرار الذي حدِّد له 9 أشهر كأجل أقصى لتنفيذه من خلال لجنة على مستوى عال من الوزارات، فكيف سيدخلن العمل الحكومي؟ المدة المعطاة حتى وقت التنفيذ، تتطلب توفير بيئة مناسبة، مراكز تعليم قيادة، إدارة مرور، وغيرها. هذه ستكون بأيدٍ نسائية وإدارة نسائية، وبالتالي سيتوفر للمرأة السعودية فرص عمل حكومية ما كانت تتوقعها، لو لم يصدر قرار السماح لهن بقيادة السيارة، قرار أو رؤية حكيمة ضمن حزمة رؤى الحاضر للمستقبل 2030.

يوم وطني للمرأة السعودية

مشاعل الرشيد

أصدر الملك سلمان - حفظه الله - أمرًا ساميًا بتاريخ 6 محرم 1439هـ، الموافق 26 سبتمبر 2017م، يسمح للمرأة بقيادة سيارتها في السعودية بعدما كان ذلك محظورًا. هذا القرار التاريخي أسعد النساء السعوديات، وأدخل إعلان الخبر على شاشات التلفاز، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، البهجة والسرور في قلوبهن، فكان بمثابة يوم وطني لهن، ويوم مميز مليء بالفرح والسعادة، لا يمكن نسيانه على مرِّ الزمن. فقد أتى الأمر السامي استجابة لمطالبات النساء المكثفة - منذ سنوات - بالسماح لهن بالقيادة، والتماسًا لحاجتهن المتزايدة لقيادة سياراتهن، وإدراكًا حقيقيًا للضرورة المتنامية في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي، والصحي، والمهني، عدا كونه حقًا إنسانيًا مباحًا - شرعًا - يحتاج فقط للسماح به إلى إرادة سياسية حاسمة، وتنظيم قانوني فعَّال، وتهييئ اجتماعي.

قيادة المرأة لسيارتها تسهل تنقلها من مكان لآخر، وتذلل الصعاب أمامها، وتساهم في تعزيز مشاركتها الاقتصادية، وتفعيل دورها في المجتمع دون اضطرارها للاستعانة بسائق أجنبي، أو انتظار من يستطيع إيصالها من رجال الأسرة للعمل، أو الجامعة، أو المستشفى، أو المؤسسة، بشكل يومي. فكم من امرأة حُرمت من التعلم، أو العمل، أو الذهاب لمواعيد مهمة في المستشفى، أو قضاء حاجياتها لعدم توفر سائق، أو وسيلة نقل آمنة. وكم من أموال هُدرت، وتكاليف كُبِّدت لاستقدام سائقين أجانب. وكم من مصاريف متزايدة حملت من رسوم استقدام، وتجديد إقامة، وتكاليف معيشة، وتكاليف سكن، ورواتب شهرية يصل متوسطها إلى 1500 ريال، قد تستهلك نصف راتب المرأة العاملة، أو أكثر أحيانًا؛ مما يعيق عملها، ويدفعها للعزوف عن العمل طالما معظم راتبها يذهب للنقل. بالإضافة إلى تمرد بعض

---

* مدير تطوير الأعمال في مكتب تحقيق الرؤية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية

السائقين، نظرًا لارتفاع الطلب عليهم، ومطالبتهم برفع رواتبهم أو ترك العمل؛ مما يشكل تهديدًا لمعظم النساء، وأداة ضغط تؤرقهن. لقد بلغ عدد السائقين الأجانب في السعودية، وفق تقرير الهيئة العامة للإحصاء في الربع الأول من عام 2017م، (1,376,096) سائقًا أجنبيًا. وإذا حسبنا متوسط راتب السائق الأجنبي بـ 1500 ريال، فذلك يعني أن 2,064,144,000 مليار ريال تدفع شهريًا كرواتب لهم، وتُحوَّل معظمها للخارج؛ مما يضر الاقتصاد الوطني، فكيف لو أضفنا لهذا المبلغ الضخم رسوم الاستقدام، وتجديد الإقامة، والمصاريف الأخرى، لكان المبلغ أكبر بكثير. وتلجأ بعض من النساء لاستخدام تطبيقات، مثل: أوبر، وكريم، أو سيارات الأجرة للذهاب للجامعة، أو العمل، أو قضاء حاجة مهمة؛ مما يزيد معاناتهن بشكل يومي، ويعرضهن للمخاطر.

والجدير ذكره، أن معدل مشاركة النساء الاقتصادية لا تتجاوز 17,4%، بينما تبلغ مشاركة الرجال 61,9%؛ مما يشكل فارقًا كبيرًا وملحوظًا. وتبلغ نسبة بطالة السعوديين 12,7%، وتشكل نسبة بطالة النساء 33%، أي 687,535 مواطنة تبحث عن العمل، وفقًا لتقرير الهيئة العامة للإحصاء في الربع الأول من عام 2017م. وهو ما يعني أن البطالة في حقيقتها نسائية، ولا شك أن عدد النساء المتعطلات عن العمل كبير، وفي ازدياد مستمر. وتهدف رؤية المملكة 2030 إلى زيادة نسبة النساء

* مدير تطوير الأعمال في مكتب تحقيق الرؤية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية

العاملات في القطاع الحكومي من 39,8% إلى 42%، وزيادة نسبة النساء في المناصب العليا (المرتبة 11 وما فوق) من 1,27% إلى 5% بحلول 2020م. كما تهدف إلى خلق 1200 فرصة عمل مناسبة للسعوديين والسعوديات في القطاع الخاص، ورفع نسبة القوى العاملة النسائية من 23% إلى 28% بحلول 2020م، وذلك يستدعي دعم المرأة بإيجاد حلول جذرية تقضي على التحديات التي تعيق عملها، وأبرزها: النقل. ولا شك أن مساعدة المرأة لتصبح قائدة لسيارتها، يحمل مضمونًا أكبر، وهدفًا أهم لتمكينها من قيادة حياتها، فتصبح قادرة على إدارة أعمالها بسهولة؛ مما يرفع حسَّ المسؤولية لديها، ويدعم تقدمها في شتى الميادين، ويزيد من قدرتها على الاعتماد على نفسها، ويخلق فرص عمل متساوية للجنسين، تشعرها بالأمان والرضا لعدم وجود تمييز بينها وبين شقيقها الرجل في المواطنة من ناحية الفرص، والأنظمة، والقوانين، فتُعامل كمواطنة كاملة الأهلية بمنحها الثقة الكاملة، وفتح المجالات أمامها للتعلم، والعمل، والإنتاج كمكون أساسي للمجتمع، حيث تشكل النساء ما نسبته 49% من المجتمع، ولا بد أن يكون لهن دور فاعل في تنميته.

المرأة السعودية أثبتت جدارتها، وحققت إنجازات عظيمة في مختلف المجالات، بالرغم من المعوقات والقيود الاجتماعية، مما يثبت جديتها، ويعكس رغبتها في المساهمة في دفع عجلة التنمية، وهي مستعدة لتقديم المزيد والمزيد لوطنها ومجتمعها، فلا سقف لطموحاتها. ولا شك أن ثقة القيادة بها من خلال تعديل الأنظمة والقوانين التي تعيق تقدمها، وتخلق تمييزًا غير مقبول بينها وبين شقيقها الرجل، وتشجيعها على المشاركة في الحياة العامة، ودعم المجتمع لها بمنحها الثقة التامة، وتحفيزها على العمل، سيزيد من إصرارها، ويرفع من مساهمتها في التعليم، والصحة، والاقتصاد، والتجارة، والقانون، والصناعة، والثقافة، وجميع المجالات في وطن واحد يتسع للجميع، نساء ورجالاً.

---

* مدير تطوير الأعمال في مكتب تحقيق الرؤية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية

قيادة المرأة للسيارة.. لماذا الآن؟

عبير خالد

"لأنه لا يوجد وقت خاطئ لاتخاذ القرار الصحيح"، هذا هو الرد الأفضل لمن يتساءل عن سبب منح المرأة حقها في قيادة السيارة في 26 سبتمبر 2017، كما لو أن هذا الأمر لم يكن متوقعًا منذ التسعينيات الميلادية. وهذا القرار، إلى جانب منافعه الاقتصادية المتزامنة مع الوضع الحالي، ورؤية 2030، فإن له دورًا إصلاحيًا على الصعيد الاجتماعي، إضافة إلى قيمته السياسية، حيث إنه سيساهم بشكل كبير في تحسين مظهرنا في الإعلام العالمي، وإغلاق ملف لطالما تمَّت الاستعانة به للضغط علينا، والتشكيك بمسيرتنا وشغفنا كدولة وشعب. نعم، لا تزال هناك انتقادات على نظام الولاية على المرأة، بَيْدَ أن تجاوزنا لمنع المرأة من قيادة السيارة، يثبت دخولنا في عصر التمكين، وقابليتنا للمزيد من التغيير لجميع أفراد الشعب ومنهم المرأة. وهذا القرار الحكيم - بلا شك - سيساعد في تلبية متطلبات العصرنة والحداثة التي يطمح إليها الكثير، سواء من الداخل أو الخارج، لا سيما بعد أن أثبتت المرأة السعودية ذاتها، ونجحت كمعلمة، وطبيبة، وطيّارة، وإعلامية، ومحامية، وعضو مجلس شورى. إن هذا القرار، يعكس مدى نشاط وطموح الملك وولي عهده - حفظهما الله - إلى مواكبة التطور بالشكل الذي يتلاءم مع المجتمع السعودي، الذي يعدُّ - من منظور ديموغرافي - مجتمعًا شابًا ونشطًا.

وإذا نظرنا لهذا الأمر من ناحية إعلامية - على وجه الخصوص - فقد كررت جهات رسمية ومصادر أجنبية، عبارات إيجابية محددة عند التعليق على السماح للمرأة السعودية بالقيادة، حيث وصفته وزارة الخارجية الأميركية بأنه "خطوة في الاتجاه الصحيح". أما وكالة الأنباء البريطانية، فكتبت "يوم تاريخي للمرأة السعودية". وبشكل مشابه، غطَّت "بلومبرج"

* مبتعثة لدارسة بكالوريوس الاعلام والاتصال - لندن

و"رويترز" هذا القرار بعنوان مشترك: "السعوديات يحتفلن". وعلى الصعيد المحلي والإقليمي، شارك الإعلام العربي، السعوديات الفرحة عبر تغطيات من شتّى الدول والمحطات.

وفي المقابل، فقد كشف لنا هذا القرار عن توّجه مستغرب لبعض المنصات الإعلامية - محليًا ودوليًا - التي التزمت الصمت عندما صدر المرسوم الملكي بالسماح للمرأة بالقيادة، كما لو أن شيئًا لم يحدث، رغم أن هذه المنصات نفسها، كانت أبرز مستعرضي إشكالية حظر القيادة في السعودية قبل صدور المرسوم. تلك المنصات التي تجاهلت هذا الحدث، أو التي قامت بتغطيته على استحياء، بعكس ما كان الوضع عليه قبل القرار، تستجدي الانتباه من قبلنا. من هنا يتضح توجّه الخطاب الإعلامي في التغطيات قبل وبعد حل الأزمة. والأسوأ من ذلك، هي القنوات والصحف التي تحاول تشويه هذا القرار التاريخي بادعاءات، مثل كونه مجرّد علاقات عامة، أو بروبجاندا، متجاهلين مدى جوهريته وقيمته المهمة لدى كل سعودي وسعودية، على مستوى الحياة اليومية.

إننا - في رأيي على الأقل - في خضم مسيرة تطورنا هذه، نحتاج باستمرار إلى دراسات بحثية تحليلية عميقة، تنظر إلى تغطية الإعلام حول العالم لأخبار تمسّنا مثل خبر السماح للمرأة بالقيادة، عبر مدة زمنية طويلة نسبيًا، ورصد التباينات، كالتي سبق ذكرها، وهذا الرصد بدوره سيكشف لنا أيديولوجية وتوجّه بعض المنصات الإعلامية، وتسميتها، وبالتالي التعامل معها بشكل خاص ومدروس.

* مبتعثة لدارسة بكالوريوس الاعلام والاتصال - لندن

قيادة المرأة .. نظرة متوازنة لأمر هو في الأصل مباح

مها الوابل

مرَّت علينا - مؤخرًا - أحداث جدًا مفرحة .. الاحتفال باليوم الوطني المجيد لتوحيد المملكة تحت قيادة المؤسس، ملك الموحدين، عبدالعزيز آل سعود - طيب الله ثراه - الذي أظهر فيه الشعب كافة، وحدتهم والتفافهم حول ولاة أمرهم؛ مما لاقى استحسانًا محليًا وإقليميًا ودوليًا. وكذلك الحدث الهام والمؤثر في مملكة المستقبل.. وهو صدور الأمر الملكي السامي بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة، أسوة بأشقائها الرجال، وهو قرار تاريخي صدر في يوم تاريخ .. يوم السادس والعشرين من سبتمبر هذا العام 2017م.

إن الأمر الملكي، الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان - حفظه الله - فيه من التفاصيل الموجزة، والمسوغات الكافية التي أدت إلى خروج هذا التوجيه في هذا الوقت وبموعد مؤجل إلى حين استكمال الإجراءات اللوجستية لتنفيذه. قيادة المرأة، أمر قد طال انتظاره، وها هو قد خرج إلى العلن؛ ليكون لبنة أخرى من لبنات قادمة لتدعم النهوض بهذا المجتمع الفتي لمواكبة عصر التقدم والرقي باقتصاديات وسمو مجتمعه.

قيادة المرأة، كانت من الأمور التي طالها الكثير من الشد والجذب بين معسكرين: أحدهما رافض، والآخر مرحِّب بها. وقد شابَها الكثير من مشكلات مجتمعية طالت الأسرة السعودية وخصوصيتها، واقتصادية أثرت في موارد الدولة على مرِّ الأعوام، وإلى حدٍّ بعيد أثرت في سمعة المملكة في مجال حقوق الإنسان.

المملكة لها مكونها الشعبي الضخم، بمناطقها الإدارية الثلاث عشرة، فحسب الإحصائيات لعام 2016م، يتكون المجتمع السعودي من فئات شبابية من الجنسين، بلغت قرابة 45 بالمئة من مجمل تعداد السكان، وهذه الفئة الهامة هي اللبنة الأساسية لبناء مملكة المستقبل ورؤية المملكة

* كاتبة رأي وناشطة اجتماعية
@mahalwabel

مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

2030. وإن السماح بقيادة المركبات للمرأة، لسوف يحلُّ الكثير من المشاكل اليومية، سواء في المواصلات، أو البطالة، أو الحفاظ على إيرادات الدولة من التحويلات الخارجية.

المواصلات كانت - ولا تزال - الشغل الشاغل لرب الأسرة، وبغياب حلول النقل العامة، اضطررنا إلى استقدام السائقين الأجانب ليؤدوا وظيفة بسيطة الجهد، ولكنها ذات كلفة اقتصادية. وبحسب الإحصائيات، لدينا ما يربو على المليون من السائقين الأجانب الذين يكلفون رب الأسرة والأجهزة الحكومية، ما يربو على المليار ونصف المليار سنويًا. ناهيك عن المشاكل المتعلقة ببعض المستقدَمين، أخلاقيًا وانضباطيًا. قد يقول البعض، إن قيادة المرأة لمركبتها بنفسها، سوف تجلب من المصاريف المماثلة - وهي طبعًا أقل بكثير - ولكن من وجهة نظر أخرى، هذه المصاريف سوف تكون داخل المنظومة الاقتصادية المحلية والقضاء على التحويلات الأجنبية المكلفة.

البطالة، وخاصة للفئة العمرية الشابة، أطلت برأسها لسنوات عدة، ولها من الأسباب ما هي ليست بموضوعي هنا. ولكن، وكما هو معروف، أن الحكومات السعودية المتعاقبة، بذلت الكثير من الجهود لحل هذه المعضلة بسنِّ القوانين لتوطين الوظائف ولمنح العقود حسب نسب السعودة، وتطوير البرامج المختلفة لمساعدة الشباب والشابات على ممارسة الأعمال الحرة. وحريٌّ بنا أن نعي كلمات ولي العهد، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الأمير

محمد بن سلمان، حين تحدث عن المحاور والمرتكزات الأساسية لرؤية المملكة 2030، وقال "وفي المحور الثاني الاقتصاد المزدهر، نركّز على توفير الفرص للجميع، عبر بناء منظومة تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتنمية الفرص للجميع من روّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة إلى الشركات الكبرى. ونؤمن بتطوير أدواتنا الاستثمارية، لإطلاق إمكانات قطاعاتنا الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين". ولذا، فإن فتح باب القيادة للنساء، فيه من الدعم الحكومي والتوجه الحميد؛ لتمكين المرأة من ممارسة مثل هذه الأعمال الحرة من إدارة وقيادة فعلية للمركبات. ومما يشجع على نجاح مثل هذه المشاريع، هو أن جلَّ عملائها، سوف يكونون من النساء اللاتي لا يردن القيادة، أو ليس لديهن الاستطاعة المادية لتملك المركبة.

ومن ناحية السلامة الشخصية، وبحسب الإحصائيات، فإن نسبة الحوادث بالمملكة لعام 1436هـ، كانت أكثر من 50 ألف حادث أدت إلى أكثر من 8 آلاف حالة وفاة، وكانت النسبة الكبرى المسببة لهذه الحوادث، هي فئة الشباب من الفئة العمرية 30-19 سنة لدواعي السرعة غالبًا. (الهيئة العامة للإحصاء). وبالنظر والمقارنة إلى تقرير الاتحاد الأوروبي - على سبيل المثال - لعام 2015 للحوادث المرورية، فإن النساء اللاتي ارتكبن حوادث مميتة، كانت نسبتهن أقل بكثير من الرجال الأوروبيين، وبخاصة الشباب، ناهيك عن نسبة حوادث القيادة الأخرى؛ لأن النساء يعتنين بسلامة مركباتهن أفضل، ولديهن قدر من التركيز أكبر عند القيادة، ولعل ذلك نابع من الإحساس الفطري لدى المرأة بالحفاظ على الأرواح والأسرة، بدلاً من التهور والطيش. هذا ليس أمرًا للمناكفة، أو المشاكسة، ولكنه حقيقة موجودة وبالأرقام في عالم نعتبره من الدول المتقدمة، وهو دليل على قدرة المرأة على استخدام مركبتها بأفضل وجه، وهو ما سيؤدي إلى خفض نسبة الحوادث المميتة والمقعدة في بلدنا.

ومن الأمور المسلم بها، أن مثل هذه القرارات التي تمس الجانب الأنثوي في المجتمع السعودي، لها من الحساسية التي أصبحت عند البعض من الأمور المستدامة، وكيف لا، ونحن شعب قد جبلنا على التقوقع داخليًا في أمورنا من دون النظر إلى من حولنا، وإلى ما

* كاتبة رأي وناشطة اجتماعية

آلوا إليه من تحسن في مستوى الدخل للفرد، والرقي بالخدمات الأساسية المختلفة. ولقد جبلنا بسبب هذا التقوقع المرير على الخوف من التغيير وكل ما هو آتٍ ليغيِّر نمط حياتنا، ولم نسمح بأي محاولة لكسر هذا الجمود، حتى لو كنا نحفر قبورنا بأيدينا. عجبت لقوم يشككون ويكسرون الثقة بشبابهم وشاباتهم، وكأن المجتمع السعودي فيه من الذئاب المسعورة التي لن تفوِّت فرصة اغتنام الفرص بحيل وتصرفات دنيئة، وهذا هو عين الإجحاف للأكثرية الشريفة في مجتمع فيه من الخصال الحميدة ولا تزال. ألم نمر بالماضي القريب بمسألة عمل المرأة في المحال التجارية، وصوِّر الأمر كما لو أنه نهاية العالم وقيام الساعة! وفي الماضي القريب، حيث الأمر بافتتاح دور الدراسة للبنات، كان مرفوضًا لدى الكثيرين! ماذا حدث بعد ذلك، لم يوازِ ذلك التضخيم والتهويل البتة. وإن الأخذ على الأكثرية بجريرة البعض، لهو قمة في الجهل والتخلف الفكري، حيث إن الأصل في الأمر، هو الإباحة، وولي الأمر أتبع قراره التاريخي، بالأمر بإيجاد البرامج والضوابط التي تضمن نجاحه، وتزيد من استقرار الأسر السعودية.

* كاتبة رأي وناشطة اجتماعية

نساء وطني .. أقبِلن على المجد والعلياء

ريم السويد

احتفلت مملكة الحزم والعزم، قبل أيام، بيومها الوطني الخالد المجيد، وكانت الاحتفالات لوحة شعبية من الجمال، تعزِّز ولاء المواطن تجاه القيادة الرشيدة. شهدنا تعبيراً عن الحب والتقدير لهذا الوطن منقطع النظير، وأثبت السعودي أنه تحت راية التوحيد، يعيش في سلام وأمان، وردَّدنا بصوت واحد (كلنا سلمان.. كلنا محمد)، فأي اعتزاز وثقة تلك، إن لم تكن استشعارًا بمكانة دولتنا العظيمة ودورها الاقتصادي والسياسي على مستوى الأمم قاطبة.

وبعدها بأيام، أتى اليوم السادس والعشرون من سبتمبر، اليوم التاريخي في حياة المواطن السعودي، يوم المرأة السعودية، يوم الكرامة والعدالة والحقوق، جاء اليوم الذي يؤكد رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بأن السعودية طموحها عالٍ يعانق عنان السماء، ولن ترضى بأقل من ذلك، وأنَّى يكون ذلك دون 49% من المواطنات السعوديات، منهن: الطبيبة، والعالمة، والمهندسة، والمعلمة. في هذا اليوم صدر الأمر السامي باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، ومنها إصدار رخص القيادة، للذكور والإناث، على حدٍّ سواء. ليلة ما مثلها ليلة، انحسر فيها همس الظلام، وضجَّت فرحًا وابتهاجًا في كل بيت سعودي. الآن تستطيع المرأة السعودية أن تفاخر بوطنها الذي حفظ لها حقوقها ومكانتها، وأن تسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة، اقتصاديًا واجتماعيًا، وأن تواكب النهضة الحضارية التي تشهدها بلادنا في هذه المرحلة الانتقالية المتسارعة الخطى.

سنودع خلال الأشهر القادمة (1.376.096) سائقًا أجنبيًا، يمثلون أكثر من 90% من العمالة المنزلية، وفق نشرة الربع الأول لسوق العمل لعام 2017م. كما سيتوفر نحو ملياري ريال شهريًا تُصرف كرواتب للسائقين، فالوطن أولى بها. ستشهد المرحلة القادمة، انتعاشًا اقتصاديًا أوسع، بمشاركة

* الرئيس التنفيذي- Rpr media group- عضو المعهد الملكي للعلاقات العامة في المملكة المتحدة Cipr

المرأة في سوق العمل، حيث إن قيادة السيارة كانت من أبرز المعوقات التي تواجهها، وكانت سببًا في ضياع الكثير من فرص العمل لها.

كذلك سيسهم هذا القرار في تهذيب سلوك السائقين بصفة عامة، ولنا في تجارب الدول الأخرى أكبر مثال، فقد أكدت دراسة نمساوية "أن النساء أكثر مهارة من الرجال في قيادة السيارات، وأن سلوك المرأة في القيادة أكثر اتزانًا ومسؤولية في الطريق العام عمومًا"؛ مما سيسهم في الحد من نسبة الحوادث المرورية والوفيات التي يشهدها وطننا، وما يتكبده من خسائر بشرية واقتصادية تعدُّ الأعلى عالميًا.

أيتها النساء .. نساء وطني .. أقدمن على العمل، وابذلن الهمة، وعانقن سماء طموحاتكن.. فاليوم لا عذر لكن في التخلف عن هذا الحراك الوطني الشامل، تقدمن بخطى واثقة، وأقبلن على المجد والعلياء، ورددن الله أكبر يا موطني، موطني قد عشت فخر المسلمين، عاش الملك للعلم والوطن.

* الرئيس التنفيذي- Rpr media group- عضو المعهد الملكي للعلاقات العامة في المملكة المتحدة Cipr

السعودية.. جمال الاحتواء وسلاسة الانتقال

هيفاء القصير

كان الرد الأقرب على الرف: المجتمع غير جاهز. ذلك المجتمع الذي يتحدث عنه غيابيًا، كل من كان له أهداف مغرضة، خارجية كانت أو حتى شخصية، خصوصًا حين يتعلق الموضوع بالمرأة السعودية؛ فخلال الفترة السابقة فاجأ المجتمع نفسه بسرعة التقبل، وجمال الاحتواء والرغبة بالتأقلم، وسلاسة الانتقال.

ولعل تلك النقلة التي تغير بها وجه السعودية، هي المزلاج الذي تحرك ليفتح بابًا طال الوقوف على أعتابه، كان فقط ينتظر يدًا حازمة، ورؤية واعدة، لتُكمل بها مسيرة دعم المرأة وتمكينها في مجتمعها، ومنحها الثقة المستحقة بصفتها نصف المجتمع.

الأمر الملكي الأبرز في حزمة الأوامر الأخيرة، والمتمثل بتطبيق أحكام نظام المرور على الذكور والإناث، الذي كان حكرًا على الذكور؛ ليس إلا خطًا على أول الطريق يعلن البداية، ولا يزال أمامنا طريق طويل يبدأ ببناء الأنظمة وتعديلها، والتدريب والتعليم، وآلية مناسبة للتطبيق، مرورًا بالتغييرات التي سيتركها هذا القرار في النسيج الاجتماعي، والوضع الاقتصادي للبلد والأسرة، وكيف سيتطور تعاطي المجتمع مع تلك التغيرات، خصوصًا في هذا الوقت، وأعني بذلك الرؤية الوطنية وبرامج التحول الوطني، ومدى تأثير هذا القرار على النسب المستهدفة في الرؤية، وبخاصة المتعلقة بالمرأة، كرفع نسبة مشاركتها في سوق العمل إلى 30% - أو كما توقعت فوربس 28% - بحلول عام 2020، قطعًا سيكون له تأثير إيجابي على ذلك، وسيمتد ذلك التأثير إلى نطاقات أوسع، حيث إنه سيصنع سوقًا جديدة لم تكن موجودة قبل القرار، وستخلق وظائف جديدة، وسينشط السوق وتتغير ملامحه.

السماح بقيادة المرأة، كان من المواضيع الساخنة والمحظورة في نفس الوقت، فقد كان الناس

* مستشارة في الاتصال والتدريب

يصنفون وفق آرائهم تجاه تلك القضية، وينقسمون إلى فرق وأطراف متضادة على مدى 27 عامًا؛ لذلك أعتقد أنه من الطبيعي أن يأخذ الموضوع وقته في التغلغل في نسيج مجتمع متين كالمجتمع السعودي.. ولا أعلم، قد أُفاجأ بالسرعة التي سيحدث فيها التأقلم بشكل أسرع مما توقعت.

لم يكن القرار بحد ذاته مفاجأة - بالنسبة لي على الأقل - فقد كانت هناك علامات وإرهاصات، وربَّما آمال سبقت القرار قد مهدت لاستقباله. صحيح أنه صدر في وقت أبكر مما كان متوقعًا له، ولكنه لم يكن مفاجأة .. حتى إن بعض الشركات بادرت بنشر إعلاناتها المتعلقة بقيادة المرأة التي تدل على أنها مُعدة في وقت سابق استعدادًا، وكانت تنتظر إعلان القرار.

"إذا اقتنع السعوديون بالتغيير، فعنان السماء هو حد طموحاتنا"

محمد بن سلمان

تمكين المرأة السعودية

مي الشريف

لا تهدأ قضايا المرأة في مجتمعنا، وفي الغالب - ومهما كانت بساطتها - تتحول إلى قضايا رأي عام، وينقسم المجتمع ما بين رافض ومؤيد. ومن ثمَّ تأخذ تلك القضايا مجراها الطبيعي، ومع الوقت يمارسها الجميع من مؤيد ورافض بشكل تلقائي. ويتمُّ تدوين سجالاتها وبداياتها الصعبة والغريبة - أحيانًا - في تاريخنا. فعلى سبيل المثال، في عام 1955ميلادي، تمَّ سجن الكاتب السعودي عبدالكريم الجهيمان لمدة ستة أشهر، وذلك بسبب نشره لمقال لا يعرف صاحبه، إلا أنه يؤيد ما جاء فيه، وكان يتمحور حول أهمية تعليم المرأة. وبعد خمسين سنة من تلك الحادثة، أصبحت النساء يستحوذن على أكثر من 51٪ من مقاعد التعليم الجامعي. أما بالنسبة للأديب عبدالكريم الجهيمان، فقد تمَّ تكريمه في عدة محافل وطنية، وإطلاق اسمه على مدرسة في الخرج، وأحد شوارع الرياض.

مسيرة تمكين المرأة السعودية، بدأت بقرار تعليم البنات، الذي صدر عام 1960، فتمَّ افتتاح المدارس، والجامعات، والكليات النسائية لها. ومنذ ذلك الحين - وإن كانت بوتيرة بطيئة - أزيلت بعض العقبات، فدخلت المرأة إلى سوق العمل في مجالات محدودة سابقًا، حتى وصلت اليوم إلى أغلبها، عبر دعم الحكومة السعودية، وإتاحة الفرص المبررة دينيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا. فدعم الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، المرأة عام 2011م، وأمر بقرار دخولها لمجلس الشورى بنسبة لا تقل عن 30٪ من كل دورة، والسماح لها بالتصويت والترشح في المجالس البلدية. وعاشت المرأة السعودية يومها التاريخي في 26 سبتمبر من هذا العام، إذ تمَّ السماح لها بقيادة السيارة، وهو ما سيفتح لها المجال بشكل أكبر في مواصلة قيادة حياتها، وأسرتها، وتحقيق طموحاتها في ظل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي

---

* كاتبة وباحثة سعودية

عهده الأمين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، الذي يسعى إلى دعم المرأة السعودية، وذلك لأهمية دورها في بناء المجتمع، ومسيرة التنمية، وتحقيق رؤية المملكة 2030.

ذكر ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان في أحد الحوارات الصحفية، أن «عنان السماء هو الحد الأقصى للطموحات»، وهذا ما تراه المرأة السعودية كحد لطموحها، وتتمناه لها ولمجتمعها، في ظل الأمير محمد بن سلمان، الذي يمثل القدوة الشابة، وروح التغيير المتدفقة في شرايين المجتمع السعودي.

* كاتبة وباحثة سعودية

26 سبتمبر السعودية الجديدة.. والتغيير الاجتماعي

نهى الدوسري

بمساء يحمل الكثير من الأمل، والكثير من التغيير، استقبلنا قرار السماح للمرأة بالقيادة، بكل فرح، بكل تطلع، بكل طموح واستعداد للتغيير..

أن تُمسك جهازك لساعات ولا تستطيع أن تتركه، أن تشاهد التغيير وردات الفعل المستمرة وأنت مستمتع، تقرأ وتُعلق، وأنت مفعم بكل التطلع للرؤية المستقبلية، وللسعودية الجديدة، أن تصبح منصات الإعلام الاجتماعي جميعها، غنية باستذكار تاريخ التغيير الاجتماعي بكل الأحداث التي حدثت بالسنوات الأخيرة.. وبعدها تتأكد، وتقر - بقرارة نفسك - أن القرار عظيم وعظيم جدًا..

اشتعلت - بالأمس - وسائل الإعلام الاجتماعي، وهي من المرات القليلة جدًا التي نشاهد بها هذا الزخم الهائل والمتنوع في ردود الأفعال: استحداث لهاشتاقات، تطلعات وتعليقات مستمرة للرؤية المستقبلية .. صوت واحد فقط يعلو هذه المنصات جميعها، هو صوت التأييد والتطلع للتطبيق..

غاب كل خبر ليلتها، وبقي الخبر الأقوى..

تتصفح جميع الهاشتاقات، متعطشًا لقراءة ردات الفعل، فترى أن الأغلب سعيد، ويقِّر بهذا الحق، ثم تنتقل لهاشتاق آخر، فتقرأ تجارب النساء السعوديات في القيادة بالخارج، واستحضار هذه الذكريات عبر صور لرخص دولية وتجارب التدريب، إلى الوصول لمرحلة التمكن..

* متخصصة ومستشارة بالإعلام الاجتماعي
@nuhaaldossary

بعدها تنتقل لحسابات المنظمات والشركات ذات العلاقة، فتقرأ تغريدة لهيئة الإفتاء تقِّر بها أن القرار لا يخالف الشريعة أبدًا. وتنتقل للحسابات ذات العلاقة بالمركبات، أو حسابات التوصيل، فتجدها جميعها حاضرة، والجميع جاهز للبدء بالعمل على تحقيق كل ما من شأنه التسهيل والدعم لهذا القرار العظيم.

غفت أعين الشباب ليلتها، وهي سعيدة بالتغيير والتجديد.. وأصبحنا على سعودية جديدة..

خدمات مركز سمت